الأمم المتحدة
E/FFDF/2017/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 July 2017
Arabic
Original: English

منتـــدى المجلـــس الاقتصـــادي
والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية
٢٢-٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧

تقرير منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية

أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو توجيه انتباهه إليها

١ - يُوصي منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية المجلسَ الاقتصادي والاجتماعي بأن يحيل إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي ينعقد تحت إشراف المجلس، الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي:

متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١ - اجتمعنا نحن، الوزراء والممثلين السامين، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧ بمناسبة انعقاد المنتدى الثاني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية. ونؤكد من جديد التزامنا القوي بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تستند إلى توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠٠٨، تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب. وتحقيقا لهذه الغاية، قمنا بتقييم التقدم المحرز وتحديد العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. ونكرر تأكيد هدفنا المتمثل في القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة عن طريق النهوض بالنمو الاقتصادي الشامل وحماية البيئة وتشجيع الإدماج الاجتماعي. ونؤكد أهمية الحفاظ على كوكب الأرض لصالح أطفالنا والأجيال المقبلة، بسبل منها التصدي لتغير المناخ. ونذكّر بأن خطة عمل أديس أبابا تُوفّر إطار عمل عالمي لتمويل التنمية المستدامة، وتُعتبَر جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة

270617 200617 17-09422 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها، وتُساعد في تأطير وسائل تحقيق غاياتها بواسطة سياسات وإجراءات ملموسة. وفي هذا الصدد، نعيد التأكيد على أهمية اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة على جميع المستويات.

٢ - ونعرب عن القلق إزاء التأثيرات البالغة للتحديات التي عصفت بالبيئة العالمية في عام ٢٠١٦ على الجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا. إذ لا تقتصر هذه التحديات على العوامل الاقتصادية، مثل صعوبة الظروف الاقتصادية الكلية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وضعف النمو التجاري، وتقلب تدفقات رأس المال، وإنما تشمل أيضا الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، والأزمات الإنسانية والنزاعات. فالمسار الذي ينتهجه العالم حاليا لن يفضي إلى تحقيق هدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده بحلول عام ٢٠٣٠. وبغية عكس هذا الاتجاه، سوف نتخذ إجراءات عملية وفورية بهدف تهيئة البيئة المواتية الضرورية على جميع المستويات من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتعجيل وتيرة الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. ونحن نكرس أنفسنا جماعيا للسعي إلى تحقيق التنمية العالمية وإلى تحقيق تعاون مثمر للجميع يمكن أن يجلب مكاسب هائلة لكل البلدان ولجميع المناطق في العالم. ونشجع على تسريع الجهود الوطنية وتعزيز التعاون الدولي الذي يدعم السياسات والبرامج الرامية إلى زيادة الاستثمار في التنمية المستدامة من جانب القطاعين العام والخاص وعلى الصعيدين المحلي والدولي، ويساهم في توليد العمالة الكاملة والمنتجة وإتاحة العمل اللائق للجميع. ونحيط علما مع التقدير بالتقرير الموضوعي الأول المقدم من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية ونلاحظ إمكانية الإبلاغ عن إحراز تقدم في جميع مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا مع الإقرار باستمرار وجود العديد من الثغرات في التنفيذ.

٣ - ونعيد تأكيد الالتزام بكفالة ألا يتخلف أي بلد أو أحد عن الركب، وبتركيز جهودنا حيث تكون التحديات أكبر ما تكون، بما في ذلك كفالة إدماج أولئك الذين هم أكثر تخلفا عن الركب ومشاركتهم. ونكرر تأكيد أهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل. وفي هذا الصدد، نلتزم بدعم تنفيذ برامج العمل ذات الصلة بوصفها جزءا لا يتجزأ من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤ - ونكرر التأكيد على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك وسائل التنفيذ، هي عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة. ونحن نتطلع إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، المقرر في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في نيويورك، وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٢٦/٧٠ و ٣٠٣/٧٠.

المسائل الشاملة

٥ - نؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافةً، وتمتعهن بحقوق الإنسان بصورة تامة هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطّرد وشامل ومنصف. ونشدد على أن الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يزيد زيادة كبيرة على الصعيد العالمي إذا تمكّن كل بلد من تحقيق المساواة بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل الرسمية، وكذلك في مناصب القيادة وصنع القرار. ونحيط علما بالتقارير الأولى التي قدمها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة، والتي تحدد الأثر التحويلي المترتب على تحرير قدرات النساء والفتيات على المشاركة في الاقتصاد وتحقيق الاستقلال المالي فيما يتصل بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وندرك أن الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن عدم إحراز تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات هي خسائر كبيرة. ولذلك، فمن الأهمية بمكان ألا نكتفي بوضع سياسات وإجراءات تراعي الاعتبارات الجنسانية وأن نسعى سعيا حثيثا إلى تحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ونرحب بالجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ ميزانيات تراعي الاعتبارات الجنسانية على الصعيدين الوطني والمحلي، ونعترف بإسهام هذه الميزانيات في تحقيق الشفافية والمشاركة المتكافئة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإيرادات والنفقات. وسنواصل وضع سياسات تتوخى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، بما في ذلك تشريعات قابلة للإنفاذ وإجراءات كفيلة بإحداث تغيير. ونشجع المؤسسات، على الصعيدين المحلي والدولي، بما في ذلك المصارف الإنمائية، التي تؤثر على خيارات الاستثمار في البنى التحتية، على إيلاء مزيد من الاعتبار لتأثير سياساتها واستثماراتها على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

٦ - ونؤكد من جديد أن الاستثمار في بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، لأغراض منها الطاقة المتجددة، والموصولية، والنقل، والمياه والصرف الصحي، وكذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ضوء البطء الذي شهده نمو الاستثمار الإجمالي خلال السنوات الأخيرة، فإننا ندرك أنه ستكون هناك حاجة للمزيد من الاستثمار والتمويل من القطاعين العام والخاص من أجل تلبية الاحتياجات الاستثمارية الضخمة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في البنى التحتية للبلدان النامية، وخاصة في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ونحيط علما في هذا الصدد بالدور الذي يؤديه النادي الدولي لتمويل التنمية. ونسلم بأهمية الأدوار التي تؤديها المصارف الإنمائية الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف في توجيه التمويل الإنمائي الطويل الأجل صوب إنشاء البنى التحتية في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ونرحب بانعقاد المنتدى العالمي الثاني للبنى التحتية في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ونحيط علما بنتائجه وندعو المنتدى إلى إعطاء الأولوية الواجبة لتطوير نُظم المرور العابر والنقل. ونحن نشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية على تسخير ما لديها من رأس المال بطريقة محفِّزة من أجل تعبئة

نصيب أكبر من التمويل المتأتي من القطاع الخاص ونقرّ بالإمكانات التي تنطوي عليها طرائق مـن قبيـل الأدوات المصـممة بشـكل مناسـب لتقاسـم المخـاطر، بمـا في ذلـك المشـاركة في الاستثمارات والتمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص والضمانات، فضلا عن الآليات الابتكارية. ونؤكد من جديد أن هذه الطرائق ينبغي أن تتقاسم المخاطر والمكاسب على نحو منصف، وتتضمن آليات واضحة للمساءلة، وتستوفي المعايير الاجتماعية والبيئية. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على تعزيز وتطوير مشاريع للبنى التحتية تكون مقبولة مصرفيا وقابلة للتنفيذ في البلدان النامية، بسبل منها بناء القدرات. ونشدد على الأهمية القصوى التي تتسم بها التنمية الصناعية بالنسبة إلى البلدان النامية، بوصفها رافدا بالغ الأهمية من روافد النمو الاقتصـادي والتنويـع الاقتصـادي وتوليـد القيمـة المضـافة ووسـيلة لتحقيـق التحـول الهيكلـي والاقتصادي في البلدان النامية. وسوف ندعم الجهود المتزايدة، تمشيا مع القواعد والالتزامات الدوليـة ذات الصـلة، مـن أجـل الاسـتثمار في النهـوض بالتنميـة الصـناعية المسـتدامة الشـاملة للجميع بغية التصدي بصورة فعالة للتحديات الرئيسية، من قبيل تحقيق النمو المستدام وإيجاد فـرص العمـل، وتـوفير المـوارد والكفـاءة في اسـتخدام الطاقـة، والتلـوث وتغـير المنـاخ، وتقاسـم المعـارف، والابتكـار، والإدمـاج الاجتمـاعي. وفي هـذا الصـدد، نرحـب أيضـا بالتعـاون في هـذا المجال داخل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وسائر المبادرات الجارية.

٧ - ونسلّم بأن زيادة الاستثمارات الموجهة لأهداف طويلة الأجل ينبغي أن تكمله تدابير توضع لمساعدة الفقراء والمستضعفين. ونشدد على أهمية التأكدِ من أن نظم وتدابير الحماية الاجتماعية للجميع، بما في ذلك الحدود الدنيا، تتسق مع استراتيجيات التنمية الوطنية، وضمانِ حسن تصميمها وكفاءة عملها وتجاوبها مع الصدمات واستدامتها في الأجل الطويل. وسوف نوسّع نطاق التعلم من الأقران وتبادل الخبرات فيما بين البلدان والمناطق من أجل التوصل إلى مزيج التمويل الذي يلبي احتياجات كل بلد من البلدان ويتمشى مع قدراته وظروفه الوطنية، وسوف نشجع توفير الدعم لبناء القدرات من أجل مساعدة البلدان على القيام، في ضوء احتياجاتها، بتصميم وتنفيذ نظم وتدابير للحماية الاجتماعية تلائم الخصوصيات الوطنية وتتسق مع استراتيجيات التنمية الوطنية. ونقر بأن نظم الرعاية الصحية والتعليم والطاقة والمياه والصرف الصحي الفعالة يمكن أن تسهم إسهاما مباشرا في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع وفي إحلال الاستقرار، وبأن هناك حاجة إلى توفير الاستثمار الكفؤ والفعال في هذه المجالات، بما يتسق مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، لأغراض منها تحسين نوعية التعليم وإمكانية الحصول عليه ومن ثم تمكين الملايين من اكتساب المهارات اللازمة للعمل اللائق. وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات إلى أن تعمد، في حدود ولايتها ومواردها الحالية وفي إطار تقريرها لعام ٢٠١٨، إلى إعداد حصرٍ للأدوات المالية وطرائق التمويل المحلية والدولية والتسهيلات الدولية السريعة الصرف القائمة حالياً وشروط الاستفادة منها، بالتشاور مع مجلس التعاون بين الوكالات في مجال الحماية الاجتماعية، لكي يُعرض للمناقشة في دورة عام ٢٠١٨ لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

٨ - ونشير إلى بدء نفاذ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ونقدِّر الخطوات التي تتخذها الأطراف في الاتفاق من أجل تنفيذه. كما نعرب عن تقديرنا للإجراءات التي تتخذها الأطراف في الاتفاقية من أجل التصدي لتغير المناخ. وندعو إلى حشد مزيد من الإجراءات وسبل الدعم للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، مع مراعاة الاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما تلك المتضررة بشدة من آثار تغير المناخ.

الموارد العامة المحلية

٩ - بالنسبة لكافة البلدان، تتبوأ السياسات العامة وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها بصورة فعالة، على أساس مبدأ السيطرة الوطنية، موقع الصدارة في مسعانا المشترك لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونحن ندرك أن الموارد المحلية إنما يولّدها النمو الاقتصادي في المقام الأول، مدعوماً ببيئة مواتية على جميع المستويات. وندرك أيضا التحديات المرتبطة بضيق الوعاء الضريبي وانخفاض نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تواجهها بعض البلدان النامية لصغر القطاع الخاص بها ونقص نموه. ونلاحظ أن قدرات الإدارة الضريبية والإدارة المالية العامة تحسنت في العديد من البلدان، وأن هناك وعياً معززاً بالصلة القائمة بين فرض الضرائب والإنفاق وإدارة الموارد العامة والمساءلة وجهود مكافحة الفساد. ولسوف نسعى إلى تعزيز النُهج الحكومية الكلية التي تركز على وضع استراتيجيات متوسطة الأجل لتوليد الإيرادات وتعزيز الإنفاذ. وإننا نشجع على تكثيف الجهود من أجل تعزيز الانتقال من العمالة غير الرسمية إلى العمالة الرسمية والتوسع في تسجيل دافعي الضرائب بما يتمشى مع الظروف القطرية، كوسيلة لتوليد الموارد المحلية وتعزيز فرص الجميع في الحصول على العمل اللائق، ولا سيما الشباب والنساء، وتفعيل حلقة مثمرة تفضي إلى نمو إنتاجي مستدام وشامل للجميع. وسنتوسّع أيضا في استخدام الأدوات التي يراد بها تقييم القدرات في مجالي السياسات الضريبية وإدارة الضرائب، وذلك في سياق جهودنا الرامية إلى وضع استراتيجيات مناسبة لتعزيز نظمنا الضريبية. ونحن نشجع الحكومات الوطنية على استحداث أطر تمويل وطنية متكاملة تأخذ في الاعتبار جميع مصادر التمويل بغية دعم استراتيجيات التنمية المستدامة المتجانسة والمملوكة وطنيا. ونؤكد من جديد أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية. ونسلّم بأهمية تصنيف بيانات الميزانية والإنفاق بصورة أفضل على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك تصنيفها حسب نوع الجنس، بغية تحسين إمكانية تتبع الإنفاق المتصل بأهداف التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى تحسين المساواة بين الجنسين والمساءلة والشفافية، مع زيادة بناء القدرات لفائدة البلدان التي تحتاج إلى المساعدة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ونرحب بالمساهمة الهامة التي لا يزال التعلم من الأقران والتعاون الإقليمي عبر السلطات الضريبية الإقليمية يقدمانها لبناء القدرات المتعلقة بالمسائل الضريبية. ونرحب بإنشاء المنتدى المشترك بين الوكالات للتعاون الضريبي وهو المنتدى التابع لصندوق النقد الدولي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الأمم المتحدة/مجموعة البنك الدولي، ونتطلع للمؤتمر العالمي الأول لهذا المنتدى

المتوخى عقده، في حدود الموارد المتاحة، بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ لتناول موضوع ”الضرائب وأهداف التنمية المستدامة“. ونشجع البلدان على زيادة الدعم الخارجي لبناء القدرات فيما يتعلق بالمسائل الضريبية، بما في ذلك من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، على النحو المطلوب في خطة عمل أديس أبابا. وفي هذا الصدد، نحيط علما أيضاً بمبادرة أديس أبابا للضرائب، والمبادرة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باسم ”مفتشو ضرائب بلا حدود“، وبمنتدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بشبكة بناء القدرات في مجال الإدارة الضريبية.

١٠ - ونشدد على ضرورة التعاون الدولي في المسائل الضريبية. ونرحب بالعمل الذي تقوم به لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. وندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم لجنة الخبراء وهيئاتها الفرعية من خلال الصندوق الاستئماني للتبرعات بغية تمكين اللجنة من الاضطلاع بولايتها، بما يشمل توفير الدعم لتوسيع مشاركة الخبراء من البلدان النامية في اجتماعات اللجان الفرعية. ونشجع الأمين العام على التشاور مع الدول الأعضاء بشفافية وفي الوقت المناسب بشأن تعيين أعضاء اللجنة الجدد حتى تعكس عضويتها القدر الكافي من التوزيع الجغرافي العادل الذي يكفل تمثيل نظم ضريبية مختلفة. وفي هذا الصدد، ندعو الأمين العام إلى التماس مزيد من الترشيحات لعضوية اللجنة من حكومات البلدان النامية. ونحيط علماً بحلول موعد انتهاء ولاية الأعضاء الحاليين للجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٧، ونلاحظ مع التقدير ما قاموا به من عمل في سياق إعداد اتفاقيةِ الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ودليلِ الأمم المتحدة العملي لأسعار التحويلات للبلدان النامية ومدونةِ الأمم المتحدة لقواعد السلوك المتعلقة بالتعاون في مكافحة التهرب من الضرائب على الصعيد الدولي التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرحب بما أحرز من تقدم في مجال التصدي للتهرب من الضرائب وتجنبها في سياق الإطار الشامل المتصل بتنفيذ مبادرة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح وفي المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، ونشجع البلدان على الانضمام إلى هاتين المبادرتين. وندعو أيضاً إلى التوسع في التعاون الدولي من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، ونتعهد بردع الفساد وكشفه ومنعه ومكافحته وبزيادة الشفافية وتعزيز الحكم الرشيد لفائدة مواطنينا، وهي الأمور التي تسهم في تعزيز التنمية المستدامة. ونحيط علماً بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. ونشجع البلدان على العمل من أجل تعزيز المؤسسات القائمة وإنفاذ القانون في بلدان المصدر والمقصد على السواء. ونحن ندرك أن البيانات والتقديرات يمكن أن تساعد في وضع السياسات والتدخلات للتصدي لهذه المسألة. ونشجع الدول على تعزيز التعاون الدولي في مجال استرداد الأصول المسروقة وإعادتها، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون المحلي والقانون الدولي بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد متى انطبقت أحكامها، ونقر بأن إعادة الأصول تعتبر أولوية. ولسوف ندعم استمرار تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بوضع ممارسات جيدة في مجال إعادة الأصول.

المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

١١ - إننا ندرك أن الأعمال التجارية والاستثماراتِ والأعمال الحرة والابتكاراتِ التي يقوم بها القطاع الخاص على نحو مراعٍ للمسؤولية والمساءلة من المنظور الاجتماعي محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع ولإيجاد فرص العمل. ونرحب بالتقدم المحرز في العديد من البلدان لتعزيز البيئة المواتية للأعمال التجارية والاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص. وندرك أن هناك مجالا لمزيد من العمل من أجل إيجاد مناخ للأعمال التجارية والاستثمار داعم للتنمية المستدامة، يتسم بالتنافسية ويكون قادرا على اجتذاب استثمارات القطاع الخاص ومشاركته. ونشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإنمائية على ربط أعمالها المتعلقة بتوفير بيئة تمكينية باستثمارات القطاع الخاص لضمان تلبية الإصلاحات لاحتياجات المستثمرين. ونقر بالجهود المتزايدة التي يبذلها مقررو السياسات وأصحاب المصلحة من أجل تطوير أسواق مالية شاملة للجميع تستشرف الاحتياجات الطويلة الأجل وتؤازر عملية تحقيق التنمية المستدامة. ولسوف نواصل تشجيع الجهود التي يبذلها القطاع الخاص لمواءمة محفزاتها الداخلية بصورة أفضل مع الاستثمار الطويل الأجل ومع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال مبادرات منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بدأت العمل المتعلق بتحديد الهياكل المحفِّزة لمختلف الجهات الفاعلة في النظام المالي، ونتطلع إلى الاستنتاجات التي ستتوصل إليها، بما في ذلك تلك المتعلقة بكيفية التعامل مع المسؤوليات الائتمانية والآثار غير المالية وأخذها في الاعتبار، في حدود ولايتها ومواردها الحالية وفي إطار تقريرها لعام ٢٠١٨. ونوصي أيضا بتشجيع سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات. ونحيط علماً بالمبادرات الطوعية الرامية إلى وضع معايير استدامة للشركات وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات إلى تحليل تلك الجهود وتقديم تقارير عنها، في حدود ولايتها ومواردها الحالية وفي إطار تقريرها لعام ٢٠١٨. ونحن ندرك أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يفتح الأبواب لفرص تجارية وسوقية جديدة. وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات إلى دراسة بيانات الجدوى التجارية التي تعزز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وظروف الأعمال التجارية التي تدعم تحديد مجموعة من المشاريع المستقبلية ذات الجدوى الاستثمارية، وذلك في حدود ولايتها ومواردها المتاحة وفي إطار تقريرها لعام ٢٠١٨. ونلاحظ مع القلق أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية سجلت مستويات أدنى من المعتاد في السنوات الأخيرة. ونحن نشجع حدوث زيادة في حجم ونوعية الاستثمار المباشر الأجنبي الموجه إلى البلدان النامية كافة، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما زيادة اتساق هذا النوع من الاستثمار مع أهداف التنمية المستدامة، كما نشجع تنويعه وإضفاء الطابع الطويل الأجل عليه، وذلك بطرق منها تعزيز أنظمة ترويج الاستثمار واستراتيجياته ووكالاته، علاوة على التصدي لمشكلة نطاق الأسواق وحجم المشاريع باعتبار هاتين المسألتين عقبة تعطل الاستثمار المباشر الأجنبي. وفي هذا الصدد، نشجع الجهود الرامية إلى تحديد مجالات الاستثمار ذات الأولوية على الصعيد الوطني كوسيلة لتوجيه المستثمرين من القطاع الخاص، الأجانب منهم والمحليون، إلى أهداف التنمية المستدامة وفق الأولويات الوطنية، ولدعم وضع مجموعات من المشاريع المستقبلية ذات الجدوى الاستثمارية.

١٢ - ونرحب أيضا بالتقدم المحرز بشأن تعميم الخدمات المالية في جميع فئات الدخل وفي جميع المناطق في السنوات الأخيرة. ويساورنا القلق لأن بليوني شخص، لا سيما في المناطق الريفية في البلدان النامية، يظلون عاجزين عن الحصول على الخدمات المالية الرسمية، ونظل نشعر بالقلق إزاء الفجوة بين الجنسين في تعميم الخدمات المالية. وسنعمل من أجل إتاحة سبل حصول الجميع، بشكل كامل وعلى قدم المساواة، على الخدمات المالية الرسمية. وندعو المزيد من البلدان إلى اعتماد استراتيجيات وطنية بشأن تعميم الخدمات المالية ومراعية للاعتبارات الجنسانية، وإنهاء الحواجز الهيكلية التي تعترض وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى توسيع نطاق العمل على تحسين محو الأمية المالية وحماية المستهلك، ولا سيما للنساء والشباب. ونحن نعمل مع الجهات الفاعلة الخاصة، والمصارف الإنمائية، والتعاونيات، ومصارف الادخار، نجدد التزامنا بتعزيز إمكانية الحصول، على نحو مناسب وميسور التكلفة ومستقر، على الائتمان والخدمات المالية الأخرى للمشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما المؤسسات التجارية ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، فضلا عن التدريب الملائم لتنمية المهارات للجميع، لا سيما الشباب والنساء ومباشرو الأعمال الحرة. ونحن ندرك أن السياسات الرامية إلى تعزيز تعميم الخدمات المالية وتنمية روح مباشرة الأعمال الحرة يمكن أن تساعد أيضا على تطوير المشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الحجم. ونسلّم بالمساهمة الإيجابية التي يقدمها المهاجرون في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد. وسنعمل على كفالة أن تتاح خدمات مالية مناسبة وميسورة التكلفة للمهاجرين وأُسرهم في بلدانهم المضيفة والأصلية على حد سواء. ونحن نؤيد السلطات الوطنية في التصدي لأكبر العقبات التي تعوق استمرار تدفق التحويلات المالية، بما في ذلك إساءة المعاملة من قبل الجهات الفاعلة غير المشروعة. وسنعمل على خفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين بحلول عام ٢٠٣٠ إلى أقل من ٣ في المائة من المبلغ المحول.

التعاون الإنمائي الدولي

١٣ - يؤدي التمويل العام الدولي دورا هاما في تكملة الجهود التي تبذلها البلدان لتعبئة الموارد محليا من مصادر عامة، ولا سيما في أشد البلدان فقرا وضعفا، حيث الموارد المحلية محدودة. وتضع خطتنا الطموحة أعباء ثقيلة على الميزانيات والقدرات العامة، مما يتطلب دعما دوليا معززا وأكثر فعالية، بما في ذلك التمويل بشروط تساهلية وبشروط غير تساهلية. ونرحب بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٦ ولكننا نلاحظ مع القلق أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى أقل البلدان نموا شهد انخفاضا طفيفا بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٦، بعد الزيادات التي حققها في عام ٢٠١٥، وأن بلدانا عديدة لا تزال دون مستوى التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة بكل منها. ونناشد مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى قيام كل منهم بالوفاء بالتزاماته، بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق الهدف الوطني المتمثل في نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. ونشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما لا يقل عن ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية

لفائدة أقل البلدان نموا. ونحن نسلم أيضا بأن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكِّل مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي بالنسبة للعديد من البلدان النامية غير الساحلية. ونسلّم أيضا بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال التمويل الأخرى بشروط تساهلية تظل مهمة للعديد من البلدان متوسطة الدخل ويمكنها أن تؤدي دورا في تحقيق النتائج المستهدفة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لتلك البلدان. وسنعمل على تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات في البلدان النامية، بوسائل منها المساعدة الإنمائية الرسمية، وفقا للالتزامات القائمة. وسنجري مناقشات مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية وبشأن مقياس ''الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة'' المقترح، ونؤكد أن أي مقياس من هذا القبيل لن يقلل من أهمية الالتزامات المعلنة بالفعل.

١٤ - ونلاحظ مع القلق أن إمكانيات الحصول على تمويل بشروط ميسرة تنخفض مع نمو دخل البلدان، وأن البلدان قد لا تكون قادرة على الحصول على ما يكفي من التمويل الميسور التكلفة من مصادر أخرى لتلبية احتياجاتها. ونشجع أصحاب الأسهم في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على وضع سياسات خروج تتسم بالتسلسل وتُطبق على مراحل وتكون تدريجية. وكذلك نشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على استكشاف السبل الكفيلة بأن تكون المساعدة التي تقدمها للبلدان المتوسطة الدخل مناسبة على أفضل وجه لما تتيحه الظروف المتنوعة لهذه البلدان من فرص وما تطرحه من تحديات. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى منظومة الأمم المتحدة إلى القيام، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، بوضع مقاييس شفافة لقياس التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة لا تقف عند نصيب الفرد من الدخل القومي، بالاستناد إلى المبادرات القائمة، حسب الاقتضاء. وينبغي لهذه المقاييس أن تأخذ في الحسبان الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للناتج المحلي، والثغرات الهيكلية على جميع المستويات. ونحن نرحب بالتقدم المحرز في تعزيز نوعية التعاون الإنمائي الدولي وفعاليته، وفي مواءمته مع التنمية المستدامة. ونرحب باستمرار الجهود الرامية إلى تحسين نوعية وأثر وفعالية التعاون الإنمائي والجهود الدولية الأخرى المبذولة في مجال المالية العامة، بما في ذلك التقيد بمبادئ فعالية التعاون الإنمائي المتفق عليها. ونلاحظ الاجتماع الرفيع المستوى الثاني للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال المعقود في نيروبي. ونؤكد من جديد أن استخدام التمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، يمكن أن يحفز على استقطاب أموال إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة، من خلال الصكوك المصممة بشكل مناسب لتقاسم المخاطر، بما في ذلك المشاركة في الاستثمارات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والضمانات، ولا سيما للهياكل الأساسية وغيرها من الاستثمارات التي تدعم تنمية القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، ندعو قوة العمل المشتركة بين الوكالات إلى دراسة أفضل الممارسات التي تبين أثرا حفازا للمساعدة الإنمائية الرسمية، في حدود ولايتها ومواردها الحالية وفي إطار تقريرها لعام ٢٠١٨. ونلاحظ مع التقدير نجاح العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية. ونحن نرحب بمساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم في التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره

عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه. ونلتزم أيضا بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي.

التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية

١٥ - نؤكد من جديد أن التجارة الدولية تشكل محركا للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، وبوسعها أن تسهم في تعزيز التنمية المستدامة. ونلاحظ أن النمو التجاري كان ضعيفا خلال السنة الماضية. وبغية جعل التجارة أكثر حرية ونزاهة، فإننا ندرك أهمية تعزيز النظام التجاري الدولي وزيادة مساهمة التجارة في اقتصاداتنا. وقد أحرز أعضاء منظمة التجارة العالمية تقدما كبيرا نحو تحقيق الهدف المتمثل في توفير الوصول إلى الأسواق المعفى من الرسوم والحصص على أساس دائم لجميع المنتجات لأقل البلدان نموا كافة والمزيد من التحسين في هذا الاتجاه سيكون موضع ترحيب. ونرحب بجهود أعضاء منظمة التجارة العالمية الرامية إلى تنفيذ المقرر المتعلق بقواعد المنشأ التفضيلية على النحو المتفق عليه في المؤتمر الوزاري العاشر في نيروبي. وفي هذا الصدد، نرحب بكل المبادرات الجارية للوصول إلى الأسواق بالنسبة لأقل البلدان نموا. ونلاحظ أن العديد من المشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الحجم لا تستفيد بما فيه الكفاية من النظام التجاري الدولي، وهي تواجه صعوبات في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وسنعمل على تعزيز السياسات التي تشجع حصول المنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل التجاري الملائم والميسور التكلفة على جميع المستويات. ونلاحظ أيضا النقص الذي قدره ١,٦ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في توفير التمويل للتجارة الذي أبلغ عنها مصرف التنمية الآسيوي والغرفة التجارية الدولية وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات إلى استعراض الفجوة في تمويل التجارة، في حدود ولايتها ومواردها الحالية وفي إطار تقريرها لعام ٢٠١٨.

١٦ - ونحن نرحب ببدء نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، وندعو إلى تنفيذه الكامل وفي الوقت المناسب. ونحن نرحب بزيادة المعونة من أجل التجارة بهدف إضافة القيمة والتنويع الاقتصادي وننوه بأهمية المعونة لصالح التجارة على الصعيد الإقليمي في دعم المرور العابر بصورة أسرع للسلع في المعابر الحدودية والاندماج في سلاسل القيمة. ونتطلع قدما إلى المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في بوينس آيرس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وإلى نتائجه.

الديون والقدرة على تحمّل أعبائها

١٧ - يمثل الاقتراض أداة هامة لتمويل الاستثمار الحيوي في تحقيق التنمية المستدامة. ونؤكد مجددا أن على المدينين والدائنين العمل معا لمنع حدوث حالات الديون التي لا يمكن تحملها وإيجاد الحلول لها. ونلاحظ أن إجمالي الدين العام والخاص في القطاع غير المالي سجل ارتفاعاً قياسياً في عام ٢٠١٥. ونسلم بأن التغيرات في تكوين الديون، بما في ذلك ارتفاع مستويات ديون الشركات في عدد من البلدان النامية، تنشئ مخاطر إضافية تتهدد الاقتصاد العالمي الهش أصلا. وبالإضافة إلى وجود بيئة خارجية صعبة، فإن صدمات أسعار السلع الأساسية والزيادات في إصدارات السندات في الأسواق الحدودية ساهمت في تجدد الزيادات في نسب

الديون الكلية وفي مخاطر تتهدد القدرة على تحمل الديون في عدد من البلدان، بما يشمل بعض البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل. وسوف نعمل من أجل التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن مبادئ توجيهية تحدد مسؤوليات المدين والدائن في عمليات الاقتراض التي تتم في سياق الاقتراض السيادي وتقديم القروض السيادية، بالاستفادة من المبادرات القائمة. وفي هذا الصدد، نشير إلى مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن أنشطة الاقتراض والإقراض المسؤولة فضلا عن الأعمال الأخرى ذات الصلة في صندوق النقد الدولي، ونادي باريس، ومجموعة العشرين، بما في ذلك المبادئ التوجيهية التشغيلية لمجموعة العشرين بشأن التمويل المستدام. ونقرّ بضرورة مساعدة البلدان النامية على اكتساب القدرة على تحمّل الديون في الأجل الطويل باعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء. ونشجع على النظر في وضع تدابير للبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية الشديدة والصدمات الاجتماعية أو الاقتصادية، قدر الإمكان. ونحن نسلم أيضا بأن ارتفاع مستويات الديون يستدعي تقييمات القدرة على تحمل الديون العامة الفعالة، التي تتطلب تحسين الشمول، وموثوقية وحسن توقيت بيانات الديون الخارجية والداخلية، وكذلك بيانات عن الأصول الحكومية والخصوم الاحتمالية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاستعراض الجاري لإطار صندوق النقد الدولي/البنك الدولي المتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون.

١٨ - ويسرّنا أن نرى التقدم المحرز في بعض المجالات المتصلة بإدارة الديون، ولا سيما بشأن إدارة الديون السيادية، ومنع أزمات الديون، والحلول القائمة على السوق لإعادة هيكلة الديون السيادية، بما في ذلك إدراج تعزيز العمل الجماعي وبنود تتعلق بالمساواة في المعاملة في عقود السندات السيادية. وسنسعى إلى معالجة الشواغل التي تحيط بعملية قيام الدائنين بشراء الديون المتعثرة في الأسواق الثانوية. وسننظر في الدور الذي يمكن أن تؤديه صكوك تمويل الديون المرتهنة بحالات معينة. ونحن ندرك أن المقاضاة التعسفية من جانب الأقليات غير المتعاونة من الدائنين تطرح تحديات في عمليات التمويل وإعادة هيكلة الديون، لا سيما بالنسبة للبلدان الأشد فقرا التي تفتقر إلى القدرة التقنية على مواجهة تحدٍ قانوني من هذا القبيل. ونلتزم باستكشاف تعزيز الرصد الدولي للدعاوى القضائية المرفوعة من جانب الأقليات غير المتعاونة من الدائنين، وباتخاذ إجراءات، حسب الاقتضاء.

معالجة المسائل النُظمية

١٩ - نؤكد مجددا أن الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدها العالم في عام ٢٠٠٨ أكدت الحاجة إلى التنظيم السليم للأسواق المالية لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، وإلى ضرورة وجود شبكة أمان مالية عالمية. ونسلّم بجدية التحديات النُظُمية التي تواجه المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونكرر التأكيد على أهمية اتساق السياسات في تنفيذها وندعو البلدان إلى تقييم الأثر الذي تخلّفه سياساتها على التنمية المستدامة. ونشجع الحكومات على العمل مع صندوق النقد الدولي من أجل تحديد الثغرات في شبكة الأمان المالي العالمية وسدّ هذه الثغرات. ونلاحظ أنها قد تشمل ضمان مستويات

كافية من التمويل، وزيادة مرونته وحسن توقيته وكفاءته، وتعزيز طبيعته المعاكسة للدورات الاقتصادية مع الحفاظ على الحيز المالي. ونسلم بأن العالم لا يزال يواجه تدفقات كبيرة ومتقلبة في رأس المال. ونهيب بالبلدان تعزيز مناخ الاستثمار فيها من أجل اجتذاب تدفقات طويلة الأجل والعمل على معالجة التقلبات المفرطة. وعند التعامل مع المخاطر الناجمة عن تدفقات رأس المال الكبيرة والمتقلبة، من الممكن دعم التكييف اللازم لسياسات الاقتصاد الكلي عن طريق وضع تدابير تحوطية على صعيد الاقتصاد الكلي، وعند الاقتضاء، عن طريق وضع تدابير لإدارة تدفقات رأس المال. ونشجع تدفق التمويل في القطاعات الإنتاجية عن طريق خلق الحوافز المناسبة. ونشدد على أهمية معالجة تقلب أسعار السلع الأساسية. ونشدد على أن زيادة التنسيق الاقتصادي الكلي على المستوى الدولي يمكن أن تساعد على تقليل درجة عدم التيقن من السياسات العامة، وتأثير انتقال تداعيات الأزمات من منطقة إلى أخرى وتقلب التدفقات المالية. ونحيط علما بالعمل الجاري في إطار تحقيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تصميم نظام مالي مستدام والأعمال ذات الصلة التي قامت بها مجموعة العشرين وغيرها، ونتطلع إلى الحصول على معلومات مستكملة عن التطورات في هذا المجال، بما في ذلك عن طريق فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، في حدود ولايتها ومواردها الحالية وفي إطار تقرير عام ٢٠١٨.

٢٠ - ونلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات التنظيمية للنظام المالي الدولي. ونشدد على أهمية رصد أثر التنظيم المالي على الحوافز من أجل تعميم الخدمات المالية والاستثمار في التنمية المستدامة، بما في ذلك رصد أي عواقب غير مقصودة قد تحدث. وندعو جميع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والعالمية إلى مراعاة أهداف التنمية المستدامة أثناء وضع استراتيجياتها وسياساتها وممارساتها، حسب الاقتضاء. ونعيد تأكيد التزامنا بتوسيع نطاق سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية صنع القرار ووضع القواعد في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي والحوكمة الاقتصادية العالمية، وتعزيز تلك السبل. وندعو لجنة بازل للرقابة المصرفية وغيرها من الهيئات التنظيمية الدولية الرئيسية المعنية بوضع المعايير، بما في ذلك مجلس تحقيق الاستقرار المالي، إلى مواصلة جهودها في هذا الصدد. كما ندعو تلك الهيئات إلى النظر في الإسهام والمشاركة في أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. ونحيط علما باستعراضات الحصص العادية القائمة في البنك الدولي واستعراضات الحوكمة في صندوق النقد الدولي. ونحث أيضا صندوق النقد الدولي على مواصلة جهوده الرامية إلى تقديم استجابات مالية أكثر شمولا ومرونة لاحتياجات البلدان النامية. ونشجع المؤسسات المالية الدولية المعنية الأخرى على مواصلة العمليات الدورية للنظر في هياكلها للحوكمة بهدف تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها.

العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

٢١ - من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث وتطوير ونشر المبتكرات والتكنولوجيات الجديدة وما يرتبط بها من دراية فنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها. ونلاحظ التقدم الهام الذي أحرز في تيسير الوصول إلى كثير من التكنولوجيات، ولا سيما في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مثل

الإنترنت. غير أننا نعرب عن القلق من استمرار وجود فجوات رقمية كبيرة بين البلدان وداخلها والفجوة الرقمية بين النساء والرجال، وهي فجوات يتعين معالجتها من خلال إجراءات منها تعزيز البيئات السياساتية التمكينية والتعاون الدولي لخفض الأسعار وإتاحة فرص الاستفادة والتثقيف وبناء القدرات والتعدد اللغوي والمحافظة على التراث الثقافي والاستثمار والتمويل الملائم. ونسلم بأهمية تقليل وإزالة جميع هذه الفجوات. وسنواصل مناقشة هذه المسائل في آلية تيسير التكنولوجيا وغيرها من الأماكن الملائمة داخل الأمم المتحدة وخارجها. ونحن ندرك ما تنطوي عليه التكنولوجيات الجديدة من إمكانات تحويلية ومعطِّلة في آن بالنسبة لأسواق العمل لدينا ولوظائف المستقبل، ولا سيما التطورات الحاصلة في التشغيل الآلي، وندعو في هذا الصدد فرقة العمل المشتركة بين الوكالات إلى مواصلة النظر في هذه المسائل، في حدود ولايتها ومواردها الحالية وفي إطار تقرير عام ٢٠١٨.

٢٢ - وسنواصل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار التي تشمل الأطر السياساتية والتنظيمية والمؤسسية التي تعزز البيئة التمكينية وتدعم التعلم التفاعلي، إلى جانب تخصيص الموارد والهياكل الأساسية الملائمة بطريقة استراتيجية. ونرحب بالدعم الدولي وبإنشاء شراكات متعددة أصحاب المصلحة لتنفيذ عملية فعالة ومحددة الأهداف في مجال بناء القدرات. وسنشجع أن يظل الإنفاق على البحث والتطوير مستقرا وطويل الأجل. وفي الوقت نفسه، سنستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات لتحفيز المزيد من الاستثمار الخاص والابتكار، ونرحب بالتعاون بين الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع العلمي والمؤسسات وكيانات الأعمال الخيرية. ونشجع على بناء قدرات للبلدان النامية على تعزيز نظمها المتكاملة الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ونلاحظ مع التقدير التقدم المحرز صوب إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا ونرحب في هذا الصدد بعقد المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧ وندعو أيضا إلى إنشاء منبره على شبكة الإنترنت في الوقت المناسب. ونسلّم بقدرة بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا على تعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، وفي هذا الصدد، نحيط علما بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢١٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي حددت فيه الجمعية الخطوات اللازمة لإطلاق وتفعيل بنك التكنولوجيا الممول من التبرعات، وكفالة مواصلة الدعم لصالح بنك التكنولوجيا من جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وفي هذا السياق، نشجع الشركاء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والمنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص، على تقديم مساعدات مالية وتقنية إلى بنك التكنولوجيا لضمان عمله بفعالية.

البيانات والرصد والمتابعة

٢٣ - نؤكد من جديد أهمية البيانات المصنفة العالية الجودة من أجل تحديد مساهمتها في الاقتصاد الوطني لوضع سياسات قائمة على الأدلة ورصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسننظر في تعزيز الدعم المقدم لبناء قدرات البلدان النامية لهذا الغرض، بما في ذلك البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية

غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، كما سنعمل على حفز التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال الدعم التقني والمالي، بهدف زيادة تعزيز قدرة الهيئات والمكاتب الإحصائية الوطنية. وللنظم الإحصائية الوطنية دور محوري في إنتاج البيانات ونشرها وإدارتها. وينبغي تدعيمها بالبيانات والتحليل من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. ونشجع الحكومات على تعزيز جمع البيانات عن استخدام الوقت وإجراء بحوث متعلقة باستخدام الوقت تتناول أعباء توفير الرعاية غير المأجورة التي تتحملها النساء والفتيات واستخدام حسابات فرعية لتحديد قيمة أعمال الرعاية غير المأجورة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، حسب الاقتضاء، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بناء على طلب الحكومات. وفي هذا السياق، نحيط علما مع التقدير بالمرفق المتاح على شبكة الإنترنت لتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. ونشجع أعضاء فرقة العمل المشتركة على مواصلة تقديم الدعم لأعمالها.

٢٤ - وندعو الجهات المانحة الدولية والثنائية وغيرها من الجهات المانحة المحتملة على النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لدعم أنشطة متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، لأغراض منها على الأخص دعم سفر ومشاركة الممثلين من البلدان النامية، وبوجه خاص أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

٢٥ - ونقرر أن ينعقد المنتدى الثالث للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وأن يتضمن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ونقرر أيضا أن تُستخدم في المنتدى الطرائق التي طُبقت في منتدى عام ٢٠١٧.

٢٦ - ونطلب إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إصدار نسخة مسبقة غير محررة من تقريرها لعام ٢٠١٨، في موعد أقصاه نهاية شباط/فبراير ٢٠١٨، على أن يتم تحديثها بتضمينها أحدث البيانات عند إصدارها، من أجل تيسير القيام في الوقت المناسب بإعداد مشاريع الاستنتاجات والتوصيات.

ثانيا - معلومات أساسية

٢ - أنشأت الجمعية العامة، في قرارها ٣١٣/٦٩ المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)، منتدى سنوياً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي معنياً بمتابعة تمويل التنمية، تكون المشاركة فيه عالمية على المستوى الحكومي الدولي (المرفق، الفقرة ١٣٢). وتكون طرائق المشاركة في المنتدى هي نفسها المعمول بها في المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية. ولقد عقد المنتدى الأول في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٣ - وواصلت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٢/٧٠، تحديد طرائق المنتدى وشجَّعت رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على التعاون مع الأمين العام في إعداد مذكرة معلومات بشأن الترتيبات المتخذة لعقد اجتماع المنتدى في عام ٢٠١٦. كما دعت الجمعية العامة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

في قرارها ٧١/٢١٧، إلى النظر في إمكانية أن تُستخدم، في عام ٢٠١٧، الطرائق التي طُبِّقت في منتدى عام ٢٠١٦، والتي ورد بيانها في مذكرة إعلامية (E/FFDF/2016/INF/1).

٤ - وقرَّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرَّره ٢٠١٧/٢٠٦، أن يُعقد منتدى عام ٢٠١٧ في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧.

٥ - ويتضمَّن هذا التقرير وقائع منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في عام ٢٠١٧.

٦ - وسيرد الموجز الذي أعدَّه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٧، بما يشمل الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الوثيقة A/72/117-E/2017/75.

ثالثا - متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٧ - نظر المنتدى في البند ٢ (متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) من جدول أعماله في جلساته من الأولى إلى الثامنة المعقودة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو.

ألف - الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٨ - نظر المنتدى في جلستيه الأولى والثانية، المعقودتين في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧، في البند الفرعي (أ) المعنون (الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، من البند ٢ من جدول أعماله.

٩ - وفي الجلسة الأولى المعقودة في ٢٢ أيار/مايو، استمع المشاركون في المنتدى إلى رسالة بُثَّت إليهم عبر الفيديو موجهة من المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستين لاغارد، واستمعوا إلى بيانين أدلى بهما نائب الرئيس الأول لشؤون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والعلاقات مع الأمم المتحدة والشراكات في مجموعة البنك الدولي، محمود محيي الدين، ونائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، يونوف فريديريك أغاه.

١٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو الجهات صاحبة المصلحة المؤسسية الحكومية الدولية التالية: رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كريستوفر أونيانغا أبار؛ ونائبة الرئيس والأمينة التنفيذية في مجموعة البنك الدولي، إيفون تسيكاتا؛ ونائبة أمين اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في صندوق النقد الدولي، باتريشيا ألونسو - غامو.

١١ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قدم عروضاً رئيسية المشاركون التالية أسماؤهم: وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ورئيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية،

وو هونغبو؛ والمدير بالنيابة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تيغيغنيورك غيتو؛ والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، شمشاد أختار.

١٢ - وفي الجلسة نفسها أيضا، استمع المشاركون في المنتدى إلى رسالة بُثَّت إليهم عبر الفيديو موجهة من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، موكيسا كيتويي.

الحوار التفاعلي حول موضوع تعزيز اتساق السياسات في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا

١٣ - في الجلسة الثانية المعقودة في ٢٢ أيار/مايو، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي حوارا تفاعليا حول موضوع تعزيز اتساق السياسات في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، ترأسه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأدارته مراسلة محطة CNBC، سارة أيزن.

١٤ - وفي أعقاب البيانين اللذين أدلى بهما الرئيس ومديرة الحوار التفاعلي، قدم عروضا المشاركون التالية أسماؤهم: العميد المشارك لمجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، إيرفيه دو فيلروشيه؛ والمدير التنفيذي لشؤون الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، وملديف، واليمن في صندوق النقد الدولي، حازم الببلاوي؛ ورئيس مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

١٥ - وأدلى ببيانات المحاورون الرئيسيون التالية أسماؤهم: المدير التنفيذي لشؤون إسرائيل وقبرص وهولندا في مجموعة البنك الدولي، فرانك هيمسكرك؛ ورئيس لجنة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المعنية بالاتصال مع البنك الدولي والأمم المتحدة وغيرهما من المنظمات الدولية، داوودا سيمبيني؛ ونائب رئيس المجلس (باكستان)، نبيل منير.

الحوار التفاعلي مع المشاركين

١٦ - خلال المناقشة التفاعلية التي تلت ذلك، أبدى ممثلا إندونيسيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تعليقات وطرحا أسئلة.

١٧ - وأدلى ببيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، ماشاريا كاماو، بصفته نائب رئيس لجنة بناء السلام.

١٨ - وأدلى أيضا ببيان المراقب عن غرفة التجارة الدولية.

١٩ - وفي الجلسة نفسها، أدلى أيضا ببيان ممثل منظمة التجارة العالمية.

الحوار التفاعلي حول أوجه عدم المساواة والنمو الشامل للجميع

٢٠ - في الجلسة الثانية المعقودة في ٢٢ أيار/مايو، عقد المنتدى حوارا تفاعليا حول موضوع أوجه عدم المساواة والنمو الشامل للجميع، ترأسه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢١ - وأدلى ببيانات المحاورون الرئيسيون التالية أسماؤهم: المديرة التنفيذية لشؤون أنغولا وجنوب أفريقيا ونيجيريا في مجموعة البنك الدولي، بايشينس بونجيوي كونيني؛ والمديرة التنفيذية لشؤون أنتيغوا وبربودا، وأيرلندا، وبربادوس، وبليز، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وكندا في صندوق النقد الدولي، نانسي غايل هورسمان؛

والمدير التنفيذي لشؤون اليابان في صندوق النقد الدولي، مازاكي كايزوكا؛ ونائب رئيس المجلس (ألمانيا)، يورغن شولتز.

الحوار التفاعلي مع المشاركين

٢٢ - في المناقشة التفاعلية التي تلت ذلك، أبدى ممثلو غانا وكوستاريكا وليبريا تعليقات وطرحوا أسئلة.

٢٣ - وأدلى ببيانات أيضا كل من المديرة التنفيذية لشؤون الولايات المتحدة الأمريكية في مجموعة البنك الدولي، كارين فيرجينيا ماثياسن؛ ورئيس لجنة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المعنية بالاتصال مع البنك الدولي والأمم المتحدة وغيرهما من المنظمات الدولية؛ والمدير التنفيذي المناوب لشؤون الولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي، سونيل سبهاروال، فضلا عن المحاورين الرئيسيين.

٢٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى أيضا ببيانين ممثلا منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة التجارة العالمية.

٢٥ - وأدلى ببيانين ممثلا الكيانين التالية أسماؤهما من قطاع الأعمال التجارية: مجموعة سيتي غروب (Citi Group) ومصرف يس (Yes Bank).

٢٦ - وأدلى ببيانين أيضا ممثلا المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين ذواتي المركز الاستشاري لدى المجلس أو المعتمدتين لدى المؤتمرات الدولية السابقة لتمويل التنمية: تحالف الشفافية المالية وجمعية التنمية الدولية.

باء - مناقشة عامة

٢٧ - عقد المنتدى مناقشته العامة في إطار البند الفرعي (ب) المعنون (مناقشة عامة) من البند ٢ من جدول الأعمال في جلساته الأولى والرابعة والخامسة المعقودة في ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧.

٢٨ - وفي الجلسة الأولى المعقودة في ٢٢ أيار/مايو، استمع المنتدى إلى بيانات أدلى بها المشاركون التالية أسماؤهم: المفوض المسؤول عن التعاون الدولي والتنمية بالاتحاد الأوروبي، نيفين ميميكا؛ ووزير خارجية البوسنة والهرسك، إيغور سرنداك؛ ووزير الاقتصاد والمالية في بنما، دولسيديو دي لا غواردیا؛ ووزير المالية والتنمية الاقتصادية في كيريباس، تيويا تواتو؛ ووزير الصناعة في نيبال، نابيندرا راج جوشي؛ ووزير الدولة للتخطيط والبرمجة، أمانة الدولة للتخطيط والبرمجة التابعة لرئاسة غواتيمالا، ميغيل أنخيل موير ساندوفال؛ ووزير المالية والتخطيط الوطني في تونغا، تيفيتا لافيماو؛ ونائب وزير خارجية بيلاروس، فالانتان ريباكوف (باسم المجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان متوسطة الدخل: أرمينيا، وبنما، وبيلاروس، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، والفلبين، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس)؛ ونائب وزير التعاون الدولي، وزارة خارجية هولندا، كريستيان ريبرغن؛ ووكيلة الوزارة لشؤون المنظمات الدولية، وزارة الخارجية والحراك البشري في إكوادور، ماريا كارولا إنييغيز (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين).

٢٩ - وفي الجلسة الرابعة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، استمع المنتدى إلى بيانات أدلى بها كل من وزير الدولة للشؤون المالية في أوغندا، أجيدرا غابرييل غاديسون أريدرو (باسم المجموعة الأفريقية وبصفته الوطنية)؛ ونائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف والإدماج في جمهورية فنزويلا البوليفارية، روبين داريو مولينا؛ ووزير الدولة بوزارة المالية والتعاون الاقتصادي في إثيوبيا، أدماسو نيبيبي؛ ورئيسة الديوان ووكيلة وزارة المالية لشؤون الخصخصة ومكتب المسائل الخاصة في الفلبين، غريس كارين سينغسان؛ ورئيس

الوكالة المكسيكية للتعاون الإنمائي الدولي، أغوستين غارسيا – لوبيز (بصفته الوطنية)؛ والمدير الرئاسي للتخطيط الاستراتيجي والميزانية والاستثمارات العامة في هندوراس، إفرايين كوريا؛ والأمين الدائم لوزارة خارجية مدغشقر، موديست راندرياناريفوني؛ والسفير والمبعوث الخاص للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي في سويسرا، مايكل غيربر؛ ونائب وزير خارجية بيلاروس، فالانتان ريباكوف؛ ورئيس الوكالة المكسيكية للتعاون الإنمائي الدولي (باسم أستراليا وإندونيسيا وتركيا وجمهورية كوريا والمكسيك)؛ والوزيرة المساعدة بوزارة المالية في بنغلاديش، سلطانة أفروز (باسم مجموعة أقل البلدان نموا)؛ ومدير السياسة الخارجية والشؤون المتعددة الأطراف، وزارة خارجية السلفادور، نلسون أمايا (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ ونائب رئيس معهد كامويس للتعاون واللغات، وزارة خارجية البرتغال، غونسالو نونو غاميتو بيجا دي تيليس غوميس؛ والمدير العام لإدارة المنظمات الدولية، وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أنوفارب فونيوركيو؛ ومدير شعبة السياسات الإنمائية، وزارة خارجية جمهورية كوريا، لي كيوهو؛ ورئيسة شعبة تمويل التنمية والشراكات مع المانحين، الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، ألمانيا، كاتارينا بيتر؛ والمدير التنفيذي، إدارة التعاون الاقتصادي العالمي والتجارة والاستثمار، وزارة خارجية غيانا، راولي لوكاس؛ والمدير العام لوزارة التخطيط، كمبوديا، بانياتون تينغ؛ والمديرة العامة للتعاون الدولي، وزارة خارجية الأرجنتين، أنا فاليريا سيوتي؛ والمدير العام للعلاقات المتعددة الأطراف، وزارة خارجية النيجر، أبو بكر أدامو؛ ونائب مدير تخطيط السياسات الإنمائية، الوزارة الكندية للشؤون العالمية، ليرد هيندل؛ والممثل الدائم لمليف لدى الأمم المتحدة، أحمد سرير (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)؛ والممثل الدائم لسانت لوسيا لدى الأمم المتحدة، كوزموس ريتشاردسون (باسم الجماعة الكاريبية)؛ والممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد بن سيف آل ثاني؛ والممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة، نواف سلام؛ والممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، ليو جيي؛ والممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، ماريا إيما ميخيا فيليس؛ والممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة، فيراتشاي بلاساي؛ والممثل الدائم لبربادوس لدى الأمم المتحدة، كيث هاملتون ليويلين مارشال؛ والممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة، خوليو سيزار أريولا راميريس؛ والممثلة الدائمة لقيرغيزستان لدى الأمم المتحدة، ميرغول مولدويساييفا؛ والممثل الدائم لكابو فيردي لدى الأمم المتحدة، خوسيه لويس فيالو روشا؛ والممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة، سيباستيانو كاردي؛ والممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة، زوهراب مناتساكانيان؛ والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، بيتر ف. إليتشيف؛ ونائبة الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، إينا هاغنينينغتاياس كريسنامورتي؛ ونائبة الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة، إي إي كين آي؛ ونائب الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة كارلوس سرجيو سوبرال دوارتي؛ ونائبة الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة، غوامارال ألتانجيريل؛ ونائب الممثلة الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة، زولتان فارغا.

٣٠ – وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضا ممثلو كل من كوبا، والهند، والكرسي الرسولي، وبوركينا فاسو، وكوستاريكا، ومصر، وجنوب أفريقيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ومالي، والمغرب، والنرويج، وجيبوتي، وتونس، والجزائر، والسودان، وزامبيا (باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية).

٣١ – وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ببيان.

٣٢ – وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل جمعية التنمية الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس، تمثِّل منظمات المجتمع المدني.

٣٣ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، أدلى ببيانين ممثل بيرو والمراقب عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

جيم - اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية

٣٤ - عقد المنتدى ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة وزارية في إطار البند الفرعي (ج) (اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية) من البند ٢ من جدول الأعمال في جلستيه الثالثة والرابعة، يوم ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧.

اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية المعقودة بشأن الخطوات المتخذة صوب تنفيذ الالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا وغيرها من النتائج المتعلقة بتمويل التنمية

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ١

٣٥ - في الجلسة الثالثة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، عقد المنتدى اجتماع المائدة المستديرة ١ بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا وغيرها من النتائج المتعلقة بتمويل التنمية، وترأسها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأدار مناقشاتها نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، تاو تشانغ.

٣٦ - وعقب البيانين اللذين أدلى بهما الرئيس ومدير المناقشة، قدم عروضاً المشاركون التالية أسماؤهم: نائبة رئيس جمهورية بنما ووزيرة العلاقات الخارجية بها، إيسابيل دي سان مالو دي ألبَرادو؛ ومفوض التعاون الدولي والتنمية في المفوضية الأوروبية، نيفِن ميميتسا؛ ووزير الدولة في وزارة المالية والتعاون الاقتصادي في إثيوبيا، أدماسو نيبيي؛ ومديرة الديوان ووكيلة الوزارة المكلفة بالخصخصة ومكتب الاهتمامات الخاصة بوزارة المالية في الفلبين؛ ورئيس مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي، دميتري بانكين.

٣٧ - وأدلى ببيان أيضاً المحاور الرئيسي، رئيس مجموعة أبراج، صاقب راشد.

جلسة تحاور مع المشاركين

٣٨ - في جلسة التحاور التي تلت ذلك، أدلى ببيانين ممثلا المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين ذواتي المركز الاستشاري لدى المجلس أو المعتمدتين لدى المؤتمرات الدولية السابقة المعنية بتمويل التنمية: الشبكة الأوروبية للديون والتنمية والهيئة الدولية للخدمات العامة.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٢

٣٩ - في الجلسة الثالثة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، عقد المنتدى اجتماع المائدة المستديرة ٢ بشأن الخطوات المتخذة صوب تنفيذ الالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا وغيرها من النتائج المتعلقة بتمويل التنمية، وترأسها رئيس المجلس وأدار مناقشتها كبير نواب الرئيس لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠ والعلاقات مع الأمم المتحدة والشراكات في مجموعة البنك الدولي.

٤٠ - وعقب بيان أدلى به مدير المناقشة، قدم عروضاً المشاركون التالية أسماؤهم: وزير الصناعة في نيبال؛ ووزير المالية والتخطيط الوطني في تونغا، تيفيتا لافيماو؛ ووكيل الوزارة المكلف بالشؤون

الاقتصادية والإنمائية في وزارة خارجية إستونيا، فانيو راينارت؛ ورئيس وكالة التعاون الإنمائي الدولي في المكسيك، أغوستين غارسيا – لوبيز.

٤١ – وأدلى ببيان أيضاً المحاور الرئيسي، رئيس بلدية روستنبرغ والرئيس الوطني لرابطة الحكومات المحلية بجنوب أفريقيا، مفو خونو.

جلسة تحاور مع المشاركين

٤٢ – في جلسة التحاور التي تلت ذلك، أدلى ممثل غانا ببيان.

٤٣ – وأدلى ببيان أيضاً ممثل مجموعة البنك الدولي.

٤٤ – وفي الجلسة نفسها، أدلت ببيانين أيضاً المنظمتان غير الحكوميتان التاليتان ذواتا المركز الاستشاري لدى المجلس أو المعتمدتان لدى المؤتمرات الدولية السابقة المعنية بتمويل التنمية: شبكة المملكة المتحدة للمعونة والاتحاد العمالي العام الإيطالي.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٣

٤٥ – في الجلسة الرابعة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، عقد المنتدى اجتماع المائدة المستديرة ٣ بشأن الخطوات المتخذة صوب تنفيذ الالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا وغيرها من النتائج المتعلقة بتمويل التنمية، وترأسها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأدار مناقشاتها نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

٤٦ – وعقب البيانين اللذين أدلى بهما الرئيس ومدير المناقشة، قدم عروضاً المشاركون التالية أسماؤهم: وزير المالية والتنمية الاقتصادية في كيريباس، تيوبيا تواتو؛ والأمين الدائم لوزارة خارجية مدغشقر، موديست راندرياناريفوني؛ ووكيلة الوزارة المكلفة بالمنظمات الدولية في وزارة خارجية إكوادور، ماريا كارولا إنييغيس سامبرانو؛ ونائبة رئيس إدارة الخطة العالمية في وزارة خارجية السويد، إنغر بوكستن.

٤٧ – وأدلى ببيان أيضاً المحاور الرئيسي، المدير التنفيذي للمحفل والشبكة الأفريقيان المعنيين بالديون والتنمية، فانويل كينالا بوكوسي.

جلسة تحاور مع المشاركين

٤٨ – في جلسة التحاور التي تلت ذلك، أدلى ممثل كابو فيردي ببيان.

٤٩ – وأدلى ببيان أيضاً ممثل مجموعة البنك الدولي.

٥٠ – وفي الجلسة نفسها، أدلت ببيان أيضاً المنظمة غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس أو المعتمدة لدى المؤتمرات الدولية السابقة المعنية بتمويل التنمية: جمعية التنمية الدولية والبعثات الزراعية.

دال – اجتماعات المائدة المستديرة المواضيعية وحلقات النقاش أفرقة وجلسات التحاور

٥١ – عقد المنتدى أربعة اجتماعات مائدة مستديرة وأربع حلقة نقاش في إطار البند الفرعي (د) (اجتماعات المائدة المستديرة المواضيعية وحلقات النقاش أفرقة وجلسات التحاور) من البند ٢ من جدول الأعمال في جلساته من الخامسة إلى الثامنة، المعقودة يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧.

حلقة نقاش بشأن تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٧

٥٢ – في الجلسة الخامسة المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، عقد المنتدى حلقة نقاش بشأن تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٧، ترأسها نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تشيكيا) وأدار مناقشاتها رئيس فرع تحليل السياسات والتنمية في مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٥٣ – وعقب بيان أدلى به مدير المناقشة، قدم عروضاً المشاركون التالية أسماؤهم: نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛ ومدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي، سيدارث تيواري؛ ومدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ريتشارد كوزُل – رايت؛ ومدير مكتب دعم السياسات والبرامج ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيدرو كونسيساو؛ والمستشار المعني بتمويل التنمية في مجموعة البنك الدولي، ديفيد كويير.

جلسة تحاور مع المشاركين

٥٤ – في جلسة التحاور التي تلت ذلك، أدلى ببيان كل من ممثلي بنغلاديش والجزائر والاتحاد الأوروبي.

٥٥ – وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٥٦ – وفي الجلسة الخامسة أيضاً، أدلى ببيان ممثل منظمة الصحة العالمية.

٥٧ – وأدلى ببيان أيضاً ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس.

٥٨ – وأدلى الرئيس ببيان ختامي.

اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية ألف: الموارد العامة المحلية والدولية

٥٩ – في الجلسة الخامسة المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، عقد المنتدى اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية ألف بشأن الموارد العامة المحلية والدولية (مجالا العمل ألف وجيم من خطة عمل أديس أبابا)، وترأسها نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تشيكيا) وأدارت مناقشاتها مديرة الممارسات في مرفق التمويل العالمي، مونيك فليدر.

٦٠ – وعقب بيان أدلى به الرئيس ومديرة المناقشة، قدم عروضاً المشاركون التالية أسماؤهم: عمدة مدينة بليز، داريل برادلي؛ والمفوضة العامة بهيئة الضرائب في ليبريا، إلفريدا ستيوارت تامبا؛ ومدير الوكالة الفرنسية للتنمية، فيليب أورليانج؛ ومدير مديرية التعاون الإنمائي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، جورج موريرا دا سيلفا.

جلسة تحاور مع المشاركين

٦١ - في جلسة التحاور التي تلت ذلك، أدلى ممثلا الجزائر وبلجيكا ببيانين.

٦٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانين ممثلا صندوق النقد الدولي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٦٣ - وأدلى ببيان ممثل مجموعة Citi Group، ممثِّلة قطاع الأعمال التجارية.

٦٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلت ببيانين أيضاً المنظمتان غير الحكوميتان التاليتان ذواتا المركز الاستشاري لدى المجلس أو المعتمدتان لدى المؤتمرات الدولية السابقة المعنية بتمويل التنمية: الهيئة الدولية للخدمات العامة ومنتدى السياسات العالمية.

اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية باء: المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

٦٥ - في الجلسة السادسة المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، عقد المنتدى اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية باء بشأن المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية (مجال العمل باء من خطة عمل أديس أبابا)، ترأسها نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (باكستان) وأدارت مناقشاتها كبيرة رؤساء معهد بيس الدولي، بريتي سينها.

٦٦ - وعقب البيانين اللذين أدلى بهما الرئيس ومديرة المناقشة، قدم عروضاً المشاركون التالية أسماؤهم: الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة، كورتني راتراي؛ والمدير التنفيذي ورئيس قسم المسؤولية الاجتماعية للشركات والتمويل المستدام للأمريكتين في مصرف BNP Paribas، إيرفيه دوتوي؛ والمدير التنفيذي لشبكة الابتكار اليابانية، ناوهيرو نيشيغوتشي.

جلسة تحاور مع المشاركين

٦٧ - في جلسة التحاور التي تلت ذلك، أدلى ببيانات ممثلو اليابان وشيلي وأوغندا وبيرو وكندا.

٦٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ببيان.

٦٩ - وأدلى ببيان ممثل مبادرة مبادئ الاستثمار المسؤول، ممثِّلة قطاع الأعمال التجارية.

٧٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل رابطة المعونة المسيحية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس.

اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية جيم: الديون والمسائل العامة

٧١ - في الجلسة السادسة المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، عقد المنتدى اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية جيم بشأن الديون والمسائل العامة (مجالا العمل هاء وواو من خطة عمل أديس أبابا)، ترأسها نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (باكستان) وأدار مناقشاتها مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي، سيدارث تيواري.

٧٢ - وعقب بيان أدلى به الرئيس ومدير المناقشة، قدم عروضاً المشاركون التالية أسماؤهم: سفير غرينادا لدى الولايات المتحدة، إ. أنغوس فرايدي؛ وخبير اقتصادي في وزارة المالية الاتحادية لألمانيا،

كاميلو فون مولر؛ والمديرة التنفيذية لأمانة فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون المالية الدولية، ماريلو أوي؛ وكبيرة الموظفين المعنيين بتمويل التنمية في شبكة أمريكا اللاتينية للديون والتنمية – مؤسسة اليوبيل في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، باتريسيا ميراندا.

جلسة تحاور مع المشاركين

٧٣ – في جلسة التحاور التي تلت ذلك، أدلت ببيانات أيضاً المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس أو المعتمدة لدى المؤتمرات الدولية السابقة المعنية بتمويل التنمية: سنة الإغاثة ٢٠٠٠ والاتحاد العمالي العام الإيطالي ومعهد العالم الثالث.

٧٤ – وأدلى ببيان ممثل المركز العالمي لتبادل المعلومات بشأن تمويل التنمية، ممثِّلا قطاع الأعمال التجارية.

اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية دال: التجارة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

٧٥ – في الجلسة السابعة المعقودة في ٢٥ أيار/مايو، عَقد المنتدى اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية دال بشأن التجارة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات (مجالا العمل دال وزاي من خطة عمل أديس أبابا)، وهو الاجتماع الذي ترأسه نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (شيلي)، وأدار مناقشاته رئيس مكتب نيويورك التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٧٦ – وعقب بيان أدلى به رئيس الجلسة ومدير النقاش، قد عرضا كل من المشاركين التالية أسماؤهم: راتنكار أذيكاري، المدير التنفيذي للإطار المتكامل المعزز، نيبال؛ ومارك هندرسون، أحد ممثلي المديرية العامة للتجارة، بالمفوضية الأوروبية؛ وسيريمالي فرناندو، رئيس المؤسسة الوطنية للعلوم، سري لانكا؛ وجون كيم، رئيس التجارة العالمية، مؤسسة BNY Mellon.

جلسة تحاور مع المشاركين

٧٧ – في جلسة التحاور التي تلت ذلك، أدلى ببيانات ممثلو المكسيك وشيلي ونيبال والجزائر.

٧٨ – وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان المراقب عن غرفة التجارة الدولية.

٧٩ – وأدلى ببيان أيضا ممثل مركز التجارة الدولية.

٨٠ – وأدلى ببيان أيضا ممثلا المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين ذواتي المركز الاستشاري لدى المجلس أو المعتمدة لدى المؤتمرات الدولية السابقة لتمويل التنمية: الهيئة الدولية للخدمات العامة، ومنظمة Gestos.

مناقشة الخبراء ١: تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعزيز التنمية المستدامة

٨١ – في الجلسة السابعة المعقودة في ٢٥ أيار/مايو، عقد المنتدى مناقشة الخبراء ١ بشأن تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعزيز التنمية المستدامة، وهي المناقشة التي ترأسها نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (شيلي)، وأدارها مدير مكتب نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٨٢ - وعقب البيانين اللذين أدلى بهما رئيس الجلسة ومدير النقاش، قدم عرضا كل من المشاركين التالية أسماؤهم: إريك س. هايلتن، المدير التنفيذي للعمليات الدولية في شعبة التحقيقات الجنائية بدائرة ضريبة الدخل، الولايات المتحدة؛ وإس أو أولانيان، نائب مدير، بوزارة خارجية نيجيريا؛ وآدم الحريكة، مدير شعبة سياسات الاقتصاد الكلي، باللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وألكس كوبهام، مدير شبكة العدالة الضريبية.

جلسة تحاور مع المشاركين

٨٣ - في جلسة التحاور التي تلت ذلك، أدلى ببيانات ممثلو كل من نيجيريا وغانا وإثيوبيا وإكوادور وجنوب أفريقيا.

مناقشة الخبراء ٢: التحديات الخاصة التي تعترض تمويل التنمية المستدامة للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

٨٤ - في الجلسة السابعة المعقودة في ٢٥ أيار/مايو، عقد المنتدى مناقشة الخبراء ٢ بشأن التحديات الخاصة التي تعترض تمويل التنمية المستدامة للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، وهي المناقشة التي ترأسها نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (شيلي)، وأدارها مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع للبرنامج الإنمائي.

٨٥ - وعقب بيان أدلى به مدير المناقشة، قدم عرضا كل من المشاركين التالية أسماؤهم: تيفيتا لافيماو، وزير المالية والتخطيط الوطني في تونغا؛ ونيم دورجي، أمين الشؤون المالية، بوزارة المالية، بوتان؛ ووليام خوسيه كالفو كالفو، نائب كبير المفاوضين في مجال تغير المناخ والمسؤول المعني بالتنمية المستدامة، كوستاريكا.

جلسة تحاور مع المشاركين

٨٦ - في جلسة التحاور التي تلت ذلك، أدلى ببيانات ممثلو كل من زامبيا والمكسيك وهندوراس وبنغلاديش والاتحاد الأوروبي.

حوار مع أصحاب المصلحة

٨٧ - في الجلسة الثامنة المعقودة في ٢٥ أيار/مايو، أجرى المنتدى حوارا مع أصحاب المصلحة ترأسه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأداره مدير مكتب تمويل التنمية.

٨٨ - وعقب البيانين اللذين أدلى بهما رئيس الجلسة ومدير المناقشة، قدم عرضا كل من المشاركين التالية أسماؤهم: ستيفانو براتو، المدير العام لجمعية التنمية الدولية، وإميليا ربيس، ممثلة منظمة المساواة بين الجنسين (المجتمع المدني)؛ وهوي وين تشان، نائبة رئيس مجموعة Citi Group المعنية بالاستدامة على مستوى الشركات (قطاع الأعمال)؛ ووايلد نديبو، عمدة بلانتاير، ملاوي، وديفيز سيمانغو، عمدة بيرا، موزامبيق (السلطات المحلية).

جلسة تحاور مع المشاركين

٨٩ - في جلسة التحاور التي تلت ذلك، أدلى ببيان ممثل موزامبيق.

٩٠ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية أسماؤها ذات المركز الاستشاري لدى المجلس أو المعتمدة لدى المؤتمرات الدولية السابقة لتمويل التنمية: فرقة العمل النسائية؛ وجمعية التنمية الدولية؛ والاتحاد الإيطالي العام للعمل.

نتائج المنتديات الصادر بها تكليف من خطة عمل أديس أبابا ومستجدات المبادرات الطوعية الرئيسية التي أطلقت في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

٩١ - في الجلسة الثامنة المعقودة في ٢٥ أيار/مايو، أجرى المنتدى حوارا بشأن نتائج المنتديات الصادر بها تكليف من خطة عمل أديس أبابا ومستجدات المبادرات الطوعية الرئيسية التي أطلقت في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وهو الحوار الذي ترأسه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأداره مدير مكتب تمويل التنمية.

٩٢ - وفي الجلسة نفسها، قدم كل من لويس ميغيل كاستيا روبيو، مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي وفعالية التنمية التابع لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ وكارلوتا سينالمور، نائبة ممثل المصرف الأوروبي للاستثمار، تقريرا عن نتائج المنتدى العالمي الثاني للبنى التحتية، المعقود في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٩٣ - وفي الجلسة نفسها، قدم رئيس المجلس تقريرا عن نتائج المنتدى الرفيع المستوى الخامس للتعاون الإنمائي التابع للمجلس، المعقود في يومي ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦.

٩٤ - وفي الجلسة الثامنة أيضا، قدم رئيس فرع السياسات والتحليل، شعبة التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقريرا عن نتائج المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة الثاني المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، المعقود في يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧.

جلسة تحاور مع المشاركين

٩٥ - في جلسة التحاور التي تلت ذلك، أدلى ببيان كل من ممثلَيْ هولندا وأستراليا.

رابعا - اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي

٩٦ - نظر المنتدى في البند ٣ من جدول الأعمال (اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي) في جلسته الرابعة، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧.

٩٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من جيري ماثيوس ماتجيلا (جنوب أفريقيا) ومارك بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا)، بصفتهما ميسرين لمشروع الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، التي كانت معروضة على المجلس في الوثيقة E/FFDF/2017/L.1.

٩٨ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المنتدى مشروع الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، وأوصى بأن يحيله المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد تحت رعاية المجلس (انظر الفرع أولا أعلاه).

٩٩ - وفي الجلسة الرابعة أيضا، أدلى ببيان ممثلا كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

خامسا – اعتماد التقرير

١٠٠ – نظر المنتدى في البند ٤ من جدول الأعمال (اعتماد التقرير) في جلسته الثامنة، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧.

١٠١ – وفي الجلسة نفسها، بعد بيان أدلى به رئيس المجلس، وافق المنتدى على مشروع تقريره (E/FFDF/2017/L.2) وعهد إلى رئيس المجلس بوضع التقرير في صيغته النهائية لكي يعكس جميع وقائع المنتدى، بما في ذلك وقائع الجلسة الختامية، لتقديمه إلى المجلس.

سادسا – المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف – افتتاح الدورة ومدتها

١٠٢ – عُقد اجتماع منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في المقر في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧ عملا بمقرر المجلس ٢٠١٧/٢٠٦. ونُظِّم المنتدى في إطار جزء وزاري عُقد يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو، وجزء مخصص للخبراء عُقد يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو.

١٠٣ – وفي الجلسة الأولى المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧، افتتح رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنتدى وأدلى ببيان.

١٠٤ – وفي الجلسة نفسها، تابع المنتدى رسالة بالفيديو من نائب الأمين العام.

١٠٥ – وفي الجلسة نفسها أيضا، أبلغ رئيس المجلس المنتدى أن نائبي رئيس المجلس لدورة عام ٢٠١٧ سيتوليان، في غيابه، رئاسة جلسات المنتدى.

باء – جدول الأعمال

١٠٦ – في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧، اعتمد المنتدى جدول أعماله المؤقت الوارد في الوثيقة E/FFDF/2017/1. وفي ما يلي نص جدول الأعمال:

١ – إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ – متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

(أ) الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

(ب) مناقشة عامة؛

(ج) اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية؛

(د) اجتماعات المائدة المستديرة المواضيعية وحلقات النقاش وجلسات التحاور.

٣ – اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي.

٤ - اعتماد التقرير.

جيم - النظام الداخلي

١٠٧ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧، وبناء على اقتراح من الرئيس، وافق المنتدى على تطبيق النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ و ١٩٢/٧٠ و ٢١٧/٧١، وكذلك أي مقررات يتخذها المجلس، على جلسات المنتدى، وعلى أنه في حالة حدوث أي تعارض بين النظام الداخلي والأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية ومقررات المجلس، تكون الأسبقية لقرارات الجمعية ومقررات المجلس.

دال - الحضور

١٠٨ - حضر المنتدى ممثلون عن ١٢٣ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة والاتحاد الأوروبي. وحضره أيضا ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى وممثلون عن منظومة الأمم المتحدة، إضافةً إلى ممثلين عن منظمات المجتمع المدني وكيانات قطاع الأعمال التجارية. وستصدر قائمة المشاركين في الوثيقة E/FFDF/2017/INF/2.

هاء - الوثائق

١٠٩ - ترد قائمة الوثائق المعروضة على المنتدى في مرفق هذا التقرير.

واو - اختتام المنتدى

١١٠ - في الجلسة الثامنة المعقودة في ٢٥ أيار/مايو، أدلى رئيس المجلس بملاحظات ختامية وأعلن اختتام منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٧.

المرفق

الوثائق

الرمز	*العنوان أو الوصف*
A/72/114-E/2017/75	موجز أعدّه رئيس منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، بما في ذلك الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
E/FFDF/2017/1	جدول الأعمال المؤقت
E/FFDF/2017/2	مذكرة من الأمين العام بشأن تمويل التنمية: التقدم والآفاق
E/FFDF/2017/L.1	مشروع الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي يقدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس مشاورات غير رسمية: متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
E/FFDF/2017/L.2	مشروع تقرير
E/FFDF/2017/INF/1	مذكرة إعلامية أعدها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الترتيبات المتخذة لعقد منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٧
E/FFDF/2017/INF/2	قائمة المشاركين